

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨٠٦٢

الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر	فرنسا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشيف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوايث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد تشانغ ديانبن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشو
	اليابان	السيد ييشو

## جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/811)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1731059 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

## إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

## الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2017/811)

على التطورات الأخيرة في الحالة في مالي، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر.

ويسرني أن أرحب بمعلي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي، بيننا.

يغطي التقرير المعروض علينا الفترة الممتدة من منتصف حزيران/يونيه إلى منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وقد اتسمت هذه الفترة بالتطورات الرئيسية التالية في المجالين السياسي والأمني: مناقشة حول مشروع تنقيح الدستور، والاشتباكات المسلحة بين ائتلاف الجماعات المسلحة وتنسيقية الحركات الأروادية، وهما من الأطراف الموقعة على الاتفاق. وكاد هذان الحدثان أن يؤديا إلى التشكيك في عملية تنفيذ الاتفاق برمتها. وقد جعلت الجهود المشتركة للجهات الفاعلة الرئيسية في مالي، بما في ذلك قادة الحركات الموقعة، بالإضافة إلى المجتمع الدولي، من الممكن حل الأزميتين، وهما السبب الرئيسي للتأخير المستمر في تنفيذ الاتفاق.

وفيما يتعلق بالمناقشة بشأن مشروع تنقيح الدستور، فقد خفف القرار الذي اتخذته الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا بتأجيل الاستفتاء من حدة التوترات الاجتماعية ووضع حدا للاحتجاجات. أما بالنسبة للصدمات بين التنسيقية والائتلاف فقد تمكن الائتلافان، بعد التوقيع على اتفاقي هدنة قابلة للتجديد في ٢٣ آب/أغسطس و ٦ أيلول/سبتمبر، من التوقيع على نص في ٢٠ أيلول/سبتمبر سميّاه التزاما، يرسخ لوقف كامل ونهائي للأعمال القتالية. إن تنفيذ أحكام هذا التعهد جار على قدم وساق. وما يشهد على ذلك أن تنسيقية الحركات الأروادية أطلقت سراح ٩ أسرى تابعين للائتلاف في كيدال.

وقد عقدت حكومة مالي والأمم المتحدة - في هذا الجو من النتائج الناجحة - اجتماعا رفيع المستوى بشأن تنفيذ الاتفاق في ٢٠ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وقد حضر

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأرحب باسم المجلس، بمعلي السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي، الذي يشارك في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة. يشارك السيد النظيف كذلك في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من باماكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/811، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد النظيف.

السيد النظيف (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أتداول مع مجلس الأمن بعد ظهر اليوم من باماكو. أشكر الأمين العام على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض تقريره (S/2017/811) والوقوف

ماهامان توري وحكم المحكمة عليه بالحبس ١٠ سنوات بصيصاً من الأمل للضحايا الكثيرين للاعتداءات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت منذ بداية الأزمة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن ما يتم السعي إليه هو مساءلة جميع مرتكبي تلك الانتهاكات والاعتداءات عن أفعالهم، مهما كان سياق أو ظروف حدوثها. فالهدف النهائي للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لحكومة مالي هو مكافحة الإفلات من العقاب وضمان وصول الجميع إلى العدالة والحفاظ على سيادة القانون والديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري تكثيف إعادة نشر السلطات الأمنية والقضائية وتعزيز آليات العدالة الانتقالية للحيلولة دون مساعدة الإفلات من العقاب على شيوع ثقافة العدالة الصوريّة حيث يطبق المرء القانون بنفسه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام جزاءات مجلس الأمن الذي أنشئ مؤخراً بموجب القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) يمثل بحق نقطة تحول هامة في مكافحة الإفلات من العقاب وضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع. ونظام الجزاءات وسيلة هامة ضد أولئك الذين يمكن أن يشكلوا عقبات أمام التطور السلس لعملية السلام. وستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تقديم المساعدة إلى المؤسسات الحكومية، التي تحافظ على حوار منتظم معها. ويرمي الحوار، في جملة أمور، إلى تعزيز تبادل الآراء بشأن حالات الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان الموثقة في جميع أنحاء البلد بغية السماح باتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة وفقاً للالتزامات الدولية بحقوق الإنسان. وسيكون الإنشاء المرتقب للجنة التحقيق الدولية مفيداً في هذا الاتجاه.

أما بالنسبة إلى البعثة المتكاملة، فإنها ما زالت تواجه تحديات كبيرة ناجمة عن أنشطة الجماعات المتطرفة والإرهابيين الآخرين الذين شكوا شبكات إجرامية. تلك هي العقوبات الرئيسية التي

الاجتماع الرفيع المستوى، الذي شارك في رئاسته رئيس مالي والأمن العام، مسؤولون من التنسيق والائتلاف، للمرة الأولى. وقد شدد المشاركون العديدون من كبار المسؤولين على ضرورة التعجيل بتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك إنشاء مجلس ثان للبرلمان وتفعيل الجمعيات الإقليمية؛ والشروع في عملية لتجميع الأفراد ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وصياغة خريطة طريق لإصلاح قطاع الأمن؛ وإعادة النشر التدريجي لقوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها.

وقد تولى حاكم كيدال مهام منصبه في ١٩ أيلول/سبتمبر، الأمر الذي يرمز إلى عودة سلطة الدولة. وأشدد، في ذلك الصدد، على أنه يجب الاستفادة من هذا الزخم الجديد لضمان أن تكون عودة الحاكم إلى كيدال أكثر من مجرد رمزية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، يجب ألا يغيب عن بالنا أن مواعيد عام ٢٠١٨ النهائية تقترب بسرعة وأن التحديات الماثلة هائلة. وسيتعين على جميع الأطراف أن تضاعف جهودها لاستعادة الثقة فيما بينها وأن تلتزم - على الرغم من التأخيرات سائلة الذكر في تنفيذ الاتفاق - بالإصلاحات الضرورية وأن توفر ثمار السلام التي طال انتظارها من جانب شعب مالي.

وأذكر بأن حالة حقوق الإنسان لا تزال تبعث على القلق، لأسباب من بينها البيئة الأمنية غير المستقرة في البلد. وقد أصبح ازدياد تطرف العناصر المسلحة المصحوب بالعنف، الذي أعاق التمتع بالحقوق والحريات الأساسية في المناطق الوسطى على وجه الخصوص، أمراً مقلقاً للغاية. إن الأسباب الرئيسية المساهمة في ظهور تلك الظواهر هي غياب سلطات الدولة في بعض المناطق وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب التي وردت تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان خلالها.

وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، تجدر الإشارة إلى التقدم الذي أحرزته الحكومة، ولا سيما في معالجة القضايا الناشئة عن أزمة عام ٢٠١٢. وقد أعطت بداية محاكمة آليو

ويتيح إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لنا فرصة يمكن أن تُسهم في تهيئة مناخ يفضي إلى التنفيذ السليم لولاية البعثة المتكاملة. ومن المهم الإشارة إلى ضرورة اتباع نهج كلي يتجاوز استخدام القوة العسكرية ويكفل الاتساق بين عملية السلام والمبادرات الإنمائية ومنظومة السلم والأمن الأفريقية. وبناء على طلب من الأمين العام، قامت بعثة استطلاعية، مؤلفة من ممثلين عن البعثة المتكاملة وجميع إدارات المقر ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بزيارة عواصم بلدان المجموعة الخماسية ومقر قيادة القوة الموجود في سيفاري في أوائل أيلول/سبتمبر. ونوهت هذه البعثة بالتزام بلدان المنطقة بتنفيذ القوة المشتركة.

ونرحب باستمرار المباحثات بين بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها، بما في ذلك في الاجتماع الرفيع المستوى في نيويورك الذي نظمته مالي في إطار الجمعية العامة وفي اجتماع برلين المعقود في ١٩ أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، نكرر دعوة الأمين العام إلى تقديم دعم دولي كبير ومستمر لمبادرة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. والأحداث التي وقعت بالأمس على الحدود بين النيجر ومالي تمثل مدعاة للقلق.

وعملاً بالقرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، تجري مشاورات لتحديد المسؤوليات التي يمكن نقلها إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ومن الجدير بالذكر، مع ذلك، أن هذا النقل للمسؤولية لن يتم إلا بصورة تدريجية في الأجلين المتوسط والطويل لأن التحديات هائلة. وتكفي الإشارة إلى المشاكل المتعلقة بإمكانية الوصول والموارد، من بين أمور أخرى. فهذه عوامل تسهم في زيادة الاحتياجات الإنسانية.

وفي هذا الصدد، وكما يعلم أعضاء المجلس، أطلقت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في عام ٢٠١٧ نداء لجمع ٣٠٥ ملايين دولار من أجل تلبية الاحتياجات في مجالات الرعاية الصحية والمياه والتغذية والأمن الغذائي والحماية والتعليم

تحويل دون العودة إلى السلام، سيما أن تلك الجماعات عدوة لتنفيذ اتفاق السلام. وقد أصبحت الخسائر اليومية تقريباً في صفوف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، والناجمة عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة أو الألغام الأرضية، وبخاصة على خطوط الإمداد الرئيسية للبعثة، أمراً لا يطاق ولا يمكن تحمّله. وخير مثال على هذه الحقيقة، وإن يكن مثالا صغيراً، هو مقتل ثلاثة من حفظة السلام وإصابة أربعة آخرين بالإضافة إلى متعاقد مدني مالي، توفي بعد ذلك، في غاو يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر. ومما يؤسف له أن العديد من الأسئلة لا تزال دون إجابة، بما في ذلك تحديد هوية الجناة. ولذلك، نحث الحكومة والجماعات الموقعة على التعجيل بتنفيذ الاتفاق وتسريع جهودهم الرامية إلى تحقيق المصالحة، بحيث يمكننا، أولاً وقبل كل شيء، معرفة مهمة كل شخص وحشد قدراتنا من أجل معالجة الحالة سوية.

وفيما يتعلق بمكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، نعزم اتخاذ عدة إجراءات في الأيام المقبلة، ولكن يلزم اتباع نهج عالمي بدءاً بوضع رؤية استراتيجية، بما في ذلك إيجاد الداعمين والتقنيين، الذين يأتون من الخارج في معظم الأحيان لأنهم ليسوا من المالين، فضلاً عن اجتذاب الآليات المالية المرتبطة بذلك. كما حان الوقت للنشر الكامل لكتيبة حراسة القوافل وقوة الرد السريع الإقليمية لمنح البعثة حرية التصرف التي تحتاج إليها.

وفي ضوء جميع التهديدات التي تواجهها البعثة المتكاملة وأسرة الأمم المتحدة كلها في مالي، نؤكد من جديد على الاحتياجات التمويلية، التي تزداد - ولن نخفي هذه الحقيقة - نظراً للحاجة إلى الاستثمار لتوفير الحماية من الهجمات غير المباشرة وتحسين المراقبة والكشف ونظم الإنذار المبكر والتنبيه. هذه بعض التدابير الوقائية الرامية إلى التخفيف من الخسائر في الأرواح الناجمة عن الهجمات غير المباشرة على معسكرات البعثة المتكاملة، على الرغم من أن الدوريات الخارجية قد حدثت، لبعض الوقت حتى الآن، من هذه الهجمات غير المباشرة. كما أن التحسينات التكنولوجية موضع ترحيب.

بإنشاء قوة مشتركة من قبل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وتشجع المبادرات دون الإقليمية كهذه للتصدي للتحديات التي تقتزن بالملكية الوطنية. ومع ذلك، فإن السكان المدنيين في مالي لا يزالون فريسة أعمال الجماعات الإرهابية، والاشتباكات المتكررة بين الجماعات المسلحة، وغياب سلطة الدولة، ولا سيما في النصف الشمالي من البلد.

ويؤسفنا أن الحالة في جمهورية مالي لا تزال تتدهور إلى حد كبير بسبب الأعمال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية والمتطرفة، وهي عدوة لعملية السلام والمصالحة، وأيضاً بسبب انتهاكات هذه الجماعات ذاتها لأحكام الاتفاق الموقعة عليه، الأمر الذي يبعث على القلق العميق. وتكرر أوروغواي الكلام وتشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن حفظ النظام العام وحماية السكان في جمهورية مالي تقع على عاتق سلطاتها.

ويعتمد المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى مساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بها بوصفها دولة ذات سيادة. والواقع أن المجتمع الدولي ما فتئ يدعم مالي في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام في البلد عن طريق عدد من السبل، بما في ذلك تقديم المساهمات المالية من أجل تطوير المشاريع في شمال البلد؛ وإنشاء وتعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ والاضطلاع بمشاريع بناء السلام برعاية صندوق بناء السلام، وكذلك القيام بزيارات من جانب الأمين العام وبعثات مجلس الأمن.

ونعتقد أنه من الضروري والملح اعتماد نهج متعدد الأبعاد لمعالجة الأسباب الجذرية التي تغذي الصراع في مالي. وثمة مجالات من قبيل التنمية الاجتماعية، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، وإمكانية الوصول إلى العدالة، وإيجاد فرص العمل ينبغي أن تكون من بين الأولويات، إلى جانب المبادرات المتعلقة بالأمن، إذا أردنا تحقيق الاستقرار لأمد بعيد.

والمأوى. ومع ذلك، وكما يعلم أعضاء المجلس، لم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية سوى بنسبة تزيد قليلاً على ٣٥ في المائة، وهو ما أتاح مع ذلك للحكومة وشركائها مساعدة الآلاف من المواطنين الماليين في الشمال الذين تضرروا من النزاع. وفيما يتعلق بصندوق بناء السلام، فمن الجدير بالذكر أن مالي تلقت ما يقارب ١٧ مليون دولار، استُخدمت لتمويل حوالي ١١ مشروعاً، وتلقينا من خلال التمويل المخصص للمنطقة ٣ ملايين دولار من أجل برنامج يربط بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد النظيف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):** بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أهنئ إثيوبيا وأن أثني على الطريقة الفعالة التي أدارت بها أعمال مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، وأن أتمنى لكم، سيدي، ولوفدكم النجاح في قيادة المجلس خلال هذا الشهر.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، محمد صالح النظيف، على إحاطته الإعلامية.

بداية، أود أن أتناول المنعطف الذي تقف مالي أمامه اليوم بالنسبة إلى الحالة الأمنية التي تدهورت بشكل خطير؛ والحالة الإنسانية الهشة المخوفة بالخطر الناجمة أساساً عن انعدام الأمن؛ واتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي بدأ سريانه منذ أكثر من سنتين، لكنه لا يزال بانتظار التنفيذ؛ ولجنة الجزاءات المنشأة حديثاً عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)؛ وعملية حفظ السلام على أرض الواقع التي تحظى بولاية هي الأقوى والأجراً من نوعها؛ والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة الإرهاب التي يُفترض أن تبدأ عملياتها في المستقبل القريب. وترحب أوروغواي

السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي، ونحن نشكر فرنسا على عقد هذه الإحاطة الإعلامية وتنظيمها.

وتأسف بوليفيا للهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة في منطقة غاو ضد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر، وهي تدينها. ونعرب عن تعازينا لأسر الذين قُتلوا في تلك الهجمات، ولبنغلاديش حكومة وشعباً بسبب فقدان ١٣ فرداً من الأفراد التابعين لها في قوة حفظ السلام. كما نعرب عن تقديرنا لموظفي بعثة الأمم المتحدة الذين كثّفوا عملهم من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي بشكل نهائي، بالتوافق مع تيسير الحوار السياسي من خلال الوساطة، والمسامحة الحميدة، والتعاون مع حكومة مالي. وبالمثل، ننوّه بأعمال الحكومة ورئيس جمهورية مالي الرامية إلى تحقيق وقف نهائي لإطلاق النار ووقف الأعمال العدائية عن طريق إعداد الخطط الوطنية واتخاذ التدابير السياسية الوطنية، وهي أساسية لتحقيق السلام والاستقرار في مالي.

وفي هذا الصدد، من المهم تحليل الأسباب الجذرية للأزمة، بما في ذلك عواقب التدخل والسياسات المضطّعة بها لتغيير النظام في ليبيا عام ٢٠١١، الأمر الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار وما أعقب ذلك من أعمال الفوضى والإرهاب التي أوجعت النزاعات الوطنية في منطقة الساحل وليبيا.

ونعرب عن قلقنا إزاء افتقار بعثة الأمم المتحدة إلى المواد والقدرات التكنولوجية واللوجستية والاستخباراتية، مما يحول دون تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة في بيئة متقلبة جداً تشمل الهجمات غير المتناظرة التي تعرّض العملية السياسية، وسلامة أفراد البعثة، والسكان المدنيين للخطر.

ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2017/811)، شنت الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٤٤ هجوماً، منها ٢١ هجوماً

ونلاحظ مع القلق الادعاءات المتكررة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الجماعات المسلحة وقوات الأمن في البلد. وفي هذا الصدد، تدعو أوروغواي إلى الاضطلاع بجميع الأنشطة الأمنية، بما فيها الأنشطة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، مع الامتثال الصارم لمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن توفير جميع الضمانات القانونية الواجبة لضحايا هذه الانتهاكات المزعومين. ويجب على مرتكبي هذه الانتهاكات أن يتحملوا المسؤولية عنها.

ونحن نرحب بإنشاء نظام الجزاءات عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، تماشياً مع طلب حكومة مالي. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن فرض تلك الجزاءات يشكل أداة إضافية للمجلس بغية تحقيق السلام المستدام في مالي، ولكن يجب علينا أن نواصل، في الوقت نفسه، استخدام الأدوات الأخرى المتاحة لنا، بما في ذلك العمليات المنتشرة على الأرض، والوساطة، والمسامحة الحميدة، من بين أمور أخرى، مع البقاء دائماً في إطار اتفاق السلام والمصالحة بوصفه حجر الزاوية في العملية السياسية. ولكن الأهم هو استمرار الحوار، والالتزام بالاتفاقات من قبل جميع الموقعين عليها.

وأخيراً، نود أن نعرب عن دعمنا وتقديرنا لبعثة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات تجاه العمل الذي تقومون به في بيئة ضارة وبقدرات محدودة، ولكن - دون أدنى شك - بشجاعة كبيرة وحسن نية وإخلاص من أجل الاضطلاع بالولاية الممنوحة بهما.

**السيد يورنتي سوايث** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تود بوليفيا أن تعرب بالتأكيد عن تقديرها الخاص للممثل الدائم لإثيوبيا وفريقه على رئاسته الممتازة لمجلس الأمن في الشهر الماضي، وأن تنضم إلى ممثل أوروغواي في تمني كل النجاح للرئاسة الفرنسية خلال هذا الشهر.

إن بوليفيا تنظر بعين التقدير إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص محمد صالح النظيف، وترحب بحضور



**السيد ديوب (مالي)** (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون مجلس الأمن هذا الشهر. أتمنى لكم ولسائر أعضاء وفد فرنسا كل النجاح في إدارتكم لأعمال المجلس، وأؤكد لكم كامل تعاون مالي في تلك المساعي.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بالعمل المتميز الذي قام به شقيقنا السفير تكيدا أليمو والوفد الإثيوبي أثناء رئاسة المجلس الشهر الماضي.

وأود أن أرحب على وجه الخصوص بالزيارة المقبلة التي سيقوم بها أعضاء مجلس الأمن إلى ثلاثة بلدان من المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ويسعدنا الترحيب بزيارة أعضاء المجلس إلى باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتنان شعب وحكومة مالي لمعالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ولجميع رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تحت قيادة شقيقنا السيد محمد صالح النظيف، لالتزامهم المستمر وتضحياتهم مع شعب مالي في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

بالنيابة عن حكومة مالي، أحيط علما بالتقرير (S/2017/811) للأمين العام عن الحالة في مالي في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، وأشكر الممثل الخاص على إحاطته الإعلامية، وهو ما يقودني إلى الإدلاء بالملاحظات التالية.

في البداية، أود أن أرحب بالتوضيحات التي قدمها الممثل الخاص في الفترة المشمولة بالتقرير، حيث يذكر الأمين العام أنه ”لم يحرز أي تقدم تقريبا في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي“ (S/2017/811 الفقرة ٧٧). وأشكر الممثل الخاص على ما بذله من جهود في ذلك الصدد. وفي الواقع، حكومة مالي

ضد بعثة الأمم المتحدة، و ١٠ هجمات ضد القوات الفرنسية، و ١٣ هجوماً ضد قوات الدفاع والأمن في مالي. وتمثل هذه الأرقام زيادة في عدد الهجمات نسبتها ١٠٢ في المائة. علاوة على ذلك، وبسبب تلك الهجمات غير المتناظرة، تدهورت حالة الحماية التي يحظى بها المدنيون. فالجماعات المسلحة تواصل ارتكاب أعمال العنف في مينكا، وموبتي، وغاو، وتمبكتو، ولا سيما مناطق كيدال حيث شهدنا أيضاً انهيار العلاقات بين حركة أزواد، والطوارق، وائتلاف الجماعات المسلحة.

كذلك فإن الحالة الإنسانية تشكل مصدراً للقلق، سببه إلى حد كبير الاشتباكات بين الجماعات المسلحة غير الحكومية التي تقوم بأنشطة مثيرة للقلق الشديد، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وتجنيد الأطفال، والاعتداء الجنسي، والعنف. فأعمالها وسيطرتها على مساحات واسعة من الأراضي تؤديان إلى زيادة الأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين الذين يبلغ عددهم حتى الآن أكثر من ٣٠٠٠ شخص. وثمة ما يزيد على ١٤٠٠٠٠ من أبناء مالي التمسوا اللجوء في البلدان المجاورة. وتدعو بوليفيا جميع الجماعات المسلحة إلى إلقاء سلاحها، والانضمام إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتقييد بجميع أحكام اتفاق عام ٢٠١٥.

وفي الختام، نحث المجتمع الدولي على مواصلة بذل الجهود الدؤوبة من أجل إحلال السلام والاستقرار في مالي إلى الأبد.

ونعتقد أن دعم حكومة مالي ضروري لتحقيق السلام الدائم، مع الالتزام بشكل ثابت باحترام سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية.

كما نرحب بمبادرة الرئاسة الفرنسية بتنظيم زيارة إلى المنطقة، الأمر الذي يمكننا من فهم مباشر للحالة في المنطقة. الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في مالي.

مواصلة جهوده. وهذا الارتياح يوضح أن عملية السلام تسير على قدم وساق، على الرغم من الصعوبات.

وعلى الرغم من كل التحديات، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن حكومة مالي لا تزال ملتزمة بالتعجيل بتنفيذ الاتفاق، لأننا مقتنعون بأنه لا يوجد بديل موثوق عن التوصل إلى حل سلمي للأزمة، ولا سيما في ضوء الاتفاق الذي أبرم فيما بين جميع الجهات الفاعلة في مالي اليوم. وأتفهم نفاذ صبر الأمين العام، وأعضاء المجلس، وشركائنا الآخرين في ظل التأخير في تنفيذ الاتفاق. وأعلم أن المجلس يدرك أيضا التحديات المعقدة التي تواجه عملية السلام، وكثير من تلك التحديات يخرج عن سيطرة حكومة مالي.

وعلى الصعيد المحلي، فإن الافتقار إلى الثقة والتوترات المستمرة بين الحركتين الموقعتين يشكلان شواغل رئيسية للحكومة. والاشتباكات الدامية بين تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة في تموز/يوليه الماضي في منطقة كيدال هي خير مثال على ذلك. وفي مواجهة الحالة التي تهدد عملية السلام، فإن الحكومة قد لجأت إلى آلياتها الوطنية لتسوية الأزمات. وبالتالي، فإن جهود الزعماء الدينيين والتقليديين في مالي، إلى جانب جهود الممثل السامي لرئيس جمهورية مالي لتنفيذ اتفاق الجزائر للسلام، قد مكنت من استعادة الهدوء والتوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجماعتين المسلحتين. كما أتاحت هذه الجهود عودة محافظ كيدال. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في مالي وفريقه.

وهذه الديناميات الإيجابية بحاجة إلى التعزيز. وأرحب باتخاذ القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، الذي أنشأ بموجبه مجلس الأمن نظام الجزاءات ضد مفسدي عملية السلام في مالي، بناء على طلب من الحكومة المالية. نعم، لقد طلبنا فرض الجزاءات لكننا طلبنا فرض جزاءات عادلة وشفافة ومنصفة، لكي تستخدم كوسيلة إضافية للضغط على الأطراف في مالي للتعجيل بتنفيذ الاتفاق، بهدف تحقيق السلام الدائم المشروع الذي ينتظره شعبنا.

أصابها الدهشة من ذلك التأكيد، الذي يعطي انطبعا للوهلة الأولى عن أوجه القصور الواسعة النطاق فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، بالرغم من الجهود التي تبذلها حكومة مالي والمجتمع الدولي.

إن حكومة مالي تدرك الصعوبات التي أصابت عملية السلام، إلا أنها ترى أنه أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ الاتفاق، الذي جاء نتيجة لعملية الجزائر. واليوم، يتجلى ذلك من خلال إدراك جميع الجماعات المسلحة الموقعة العلمانية والجمهورية لدولة مالي وأن الوحدة الوطنية لم تعترض عليها الأطراف الموقعة على الاتفاق. كما يتضح من فعالية وقف أعمال القتال بين الجماعات المسلحة وقوات الدفاع والأمن المالية، والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم.

وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب وأذكر بالاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي عقد في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وفي نهاية الاجتماع، أحاط المشاركون علما

”بالتقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذه منذ الاجتماع الوزاري الذي عقد في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وأشاروا في جملة أمور إلى عقد مؤتمر للتفاهم الوطني، وإنشاء لجان التكامل الوطني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمجلس الوطني لإصلاح قطاع الأمن، فضلا عن الجهود الجارية لمواصلة الإصلاحات المؤسسية، ولا سيما إنشاء مجلس ثان للبرلمان بما يتماشى مع أحكام اتفاق السلام وعلى أساس شامل. كما شدد المشاركون مع دخول تنفيذ اتفاق السلام عامه الثالث على الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في الأشهر المقبلة“.

وقد أعرب الأمين العام عن ارتياحه في تقاريره السابقة ورحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق وبالالتزام بحكومة مالي، بقيادة رئيس الجمهورية، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، على



إرجاء، فيما يشير التقرير إلى تأجيل الاستفتاء - إجراء الاستفتاء بشأن مشروع مراجعة دستور مالي. ومع ذلك، فإن رئيس الدولة لا يزال مصمما على متابعة ذلك الإصلاح الرئيسي، إذ يعتقد أنه لا غنى عنه من أجل مستقبل بلدا.

وفيما يتعلق بعمليات الإيواء المؤقت ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تناشد حكومة مالي الحركات الموقعة التعاون بحسن نية من أجل ضمان نجاح تلك البرامج، التي تكتسي أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار واستعادة الأمن في بلدا.

ومن جهتها، ستحترم حكومة مالي، التي قطعت بالفعل التزامات مالية هائلة، جميع التزاماتها في سياق تنفيذ اتفاق السلام. وفي ذلك الصدد، فإن مشروع ميزانية الدولة للعام المالي ٢٠١٨، وهو حاليا قيد نظر الجمعية الوطنية، يراعي على النحو الواجب ضرورة تمويل تنفيذ الالتزامات التي قطعت من خلال اتفاق السلام في مالي.

وبالتوازي مع تنفيذ اتفاق السلام في مالي، تولي الحكومة اهتماما خاصا للحالة في المناطق الوسطى من البلد. ونتيجة لذلك الالتزام المتعلق بالمناطق الوسطى، فإننا عينا السيد محمود ديكو، رئيس المجلس الإسلامي الأعلى، للعمل من أجل الحوار والمصالحة بين المجتمعات المحلية في منطقتي موبتي وسيغو. لقد شهدنا بالفعل نتائج مشجعة للغاية وجديرة بالتقدير. ففي سيغو، تولي رئيس الوزراء من فورده رئاسة منتديات للسلام في المنطقة الرابعة، مكنت نتائجها من بعث الأمل في تخفيف تدريجي لتوتر الحالة في المناطق الوسطى. وذلك مثال ملموس على تولي الماليين أنفسهم الملكية الوطنية للعملية.

وكما هو الحال في التقارير السابقة، يعرب الأمين العام في هذا التقرير عن قلقه حيال انتهاكات حقوق الإنسان في مالي - وهي حالة بالغة الأهمية. وفيما يتعلق بحالات انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات المدرجة في التقرير، فإن حكومة مالي

لكن أود أن أشير إلى أن التأخير في تنفيذ الاتفاق يعزى إلى تدهور الحالة الأمنية، التي اتسمت بالهجمات غير المتناظرة على قوات الدفاع والأمن المالية، التي تنصدر مكافحة الإرهاب. وقد استهدفت تلك الهجمات أيضا ذوي الخوذ الزرق والقوات الفرنسية والمدنيين وحتى الأطراف الموقعة على الاتفاق.

وفيما يتعلق بالأبعاد الأخرى لتنفيذ الاتفاق، يظل عزم الحكومة ثابتا. وتتزايد عمليات الدوريات المشتركة، وكذلك الحال بالنسبة للسلطات المؤقتة والخطة الطارئة للتنمية في المناطق الشمالية. وستقوم الدولة بمضاعفة جهودها الرامية إلى توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وفوائد السلام للسكان المتضررين من الأزمة.

ومن المقرر إجراء الانتخابات البلدية والإقليمية قبل نهاية العام. وقد قرر اليوم مجلس الوزراء عقد الانتخابات في ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

وحصلت حكومة مالي بالفعل على المواد لأغراض الانتخابات.

وفيما يتعلق بإجراء الاستفتاء والانتخابات الإقليمية والمحلية، يسرني أن أعلن للمجلس أنه، بموجب تعديل الميزانية الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في ٢٥ آب/أغسطس، فإن حكومة مالي عاجلت بشكل كامل مسألة الفجوة البالغة ١٨ بليون معاملة للتسوية النقدية المشار إليها في تقرير الأمين العام. وبالتالي ذلك لم يعد مشكلة بعد الآن.

وبالمثل، أود أن أشير إلى إصدار الرئيس، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، القانون المتعلق بمدونة السلطات المحلية، وقانون الإدارة الذاتية للسلطات المحلية والإقليمية والقانون المتعلق بالمركز الخاص لمقاطعة باماكو. وتهدف العديد من الأحكام إلى الوفاء بالتزاماتنا في سياق اتفاق السلام.

وأود أن أؤكد على أنه، بناء على طلب من جزء معين من المجتمع الوطني، قرر الرئيس أن يرجئ - وأشدد على أنه مجرد

بطبيعة الحال ستود أن تحصل على المزيد من المعلومات عن المناطق المعنية.

وفيما يتعلق باعتقال السلطات المالية لأشخاص بسبب أعمال الإرهاب، يشير التقرير إلى اعتقال ١١٦ شخصا بداعي الإرهاب، بمن فيهم ١٠٦ أشخاص أفرج عنهم، من بينهم خمسة فتيان وامرأتان. وتبين المعلومات المستقاة من أجهزتنا القضائية بعد نشر التقرير أنهم أربعة فتيان، وليسوا خمسة. وبالرغم من أنه فرق ضئيل، فإنني أعتقد أن من المهم توخي الدقة. وسلم الفتيان الأربعة إلى المدير الإقليمي لوزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة من بداية التحقيق معهم.

وبالإضافة إلى ذلك، يشير التقرير إلى أن ٢٣٩ شخصا احتجزوا بداعي الإرهاب، بما في ذلك خمسة فتيان، وأنهم لا يزالون قيد الاحتجاز في مؤسسات الدولة. ومن جانبنا، فإن الخدمات التقنية المسؤولة عن المسألة أبلغتنا بأنه من ضمن مجموع الأشخاص الـ ٢٧٧ الذين أخذوا إلى دائرة التحقيقات القضائية للدرك الوطني، صدرت أوامر بالقبض على ٥٠ بشبهة الإرهاب. وفي عام ٢٠١٧، ومن بين القضايا الـ ١٠٢ التي نظرت في محكمة الجنايات، أدين أربعة أشخاص أدينوا بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو بمحاولات لتقويض حقوق الإنسان. وفي ٣١ آب/أغسطس، استدعي القضاء على الأقل ٥٢ شخصا من أصل المدعين البالغ عددهم ١٣٢. وبالرغم من عدم افتتاح أية محاكمة بصفة رسمية، فإن الإجراء يتبع مساره المحددة قانونيا. ومن جانبها، جمعت لجنة الحقيقة والمصالحة التي أنشأتها الحكومة ٢٦٧ ٥ شهادة من الضحايا والشهود.

وعلى أي حال، أود أن أؤكد مجددا على التزام حكومة مالي باحترام ودعم قواعد القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي جميع الحالات التي أبلغ عنها في المناطق الواقعة في نطاق سيطرة الحكومة جرى التحقيق بشكل منهجي وبدأ النظر في الدعاوى الجزائية اللاحقة ضد الجناة المزعومين.

ولا يوجد إفلات من العقاب، ولن يكون هناك إفلات من العقاب إطلاقا، في مسألة انتهاكات حقوق الإنسان.

ورحبت حكومة مالي باتخاذ القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧)، الذي يحدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويناشد القرار، الذي يعقب القرار ٢٢٩٥ (٢٠١٦)، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة اتخاذ موقف استباقي بصور أكبر ويمنحها ولاية أقوى. ومع ذلك، من الواضح أن الابتكارات الرئيسية التي جاء بها القرار لم تنعكس في الحالة على أرض الواقع. وبناء على ذلك، يحدو حكومة مالي أمل قوي في أن يعزز مجلس الأمن القدرات التشغيلية للبعثة المتكاملة من أجل تمكينها من تنفيذ ولايتها بشكل كامل وفعال. وأرحب بكون الممثل الخاص للأمين العام أوضح النقطة نفسها.

ومن المهم بالقدر ذاته تعزيز التعاون بين البعثة المتكاملة وقوات الدفاع والأمن المالية. وأعلم أن الممثل الخاص ملتزم بالقدر نفسه بذلك الجانب الهام، الذي سيمكن يوما ما من السحب التدريجي للبعثة. وعلى وجه الخصوص، أود أن أبرز ضرورة وإلحاح دعم قوات الدفاع والأمن المالية في مكافحتها اليومية للإرهاب على أرض الواقع. ويلزم ألا ينتظر ذلك الدعم استكمال عملية الإصلاح المقرر القيام بها. وأرحب بكون مثل تلك المسألة الرئيسية أخذت بعين الاعتبار في القرار ٢٣٦٤ (٢٠١٧).

وبالمثل، ترحب حكومة مالي بكونه أدمج في الولاية الجديدة المسألة المهمة المتعلقة بدعم البعثة المتكاملة لإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك بعودة الإدارة وقوات الدفاع والأمن في جميع مناطق الشمال، ولا سيما كيدال.

وكما يعلم المجلس، فإن الأزمة في مالي ليست أزمة محلية حصرا. إن لها أبعادا إقليمية ودولية، اتسمت بالإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. وذلك ما أدى إلى إنشاء القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي رحب مجلس الأمن

معاً من أجل مواصلة الضغط على هذه الجماعات الإرهابية والانتصار في هذه المعركة.

وأود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المتواصل والقيم لمالي ولعملية السلام الجارية. وأكرر امتنان شعب وحكومة مالي للأبدي للأمين العام وممثله الخاص وجميع موظفي البعثة وللبلدان المساهمة بقوات وأعضاء لجنة متابعة الاتفاق، التي تقودها الجزائر، وجميع البلدان والمؤسسات الشريكة الأخرى على دعمهم المتواصل والمتعدد الأشكال لعملية السلام وتحقيق الاستقرار في بلدنا. وأود أيضاً، بالنيابة عن شعب وحكومة مالي، أن أحيي ذكرى جميع ضحايا الأزمة في مالي - من مدنيين وعسكريين، ومن أجانب ومواطنين - الذين سقطوا بشرف أثناء تأدية الواجب في مالي.

في الختام، أؤكد مجدداً على الالتزام القوي لرئيس جمهورية مالي، فخامة السيد إبراهيم بوبكر كيتا، بمواصلة وتكثيف جهوده لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لما فيه المصالح العليا لمالي ولشعبها. ويدرك الرئيس تمام الإدراك المسؤوليات المنوطة به، ولكنه أيضاً على اقتناع قبل كل شيء بأن تحسين الحالة في مالي سيكون له أثر إيجابي على السلام والأمن في منطقة الساحل وعلى السلم والأمن الدوليين، اللذين يشكل صونهما المسؤولية الأساسية للمجلس.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** لا يوجد متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

بنشرها. وأرحب أيضاً بعقد اجتماع المجموعة الخماسية الرفيع المستوى في نيويورك، الذي شهد مشاركة رؤساء دول المجموعة الخماسية لدول الساحل، ورئيس الجمهورية الفرنسية، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك الاجتماع، أود أن أدعو إلى تقديم دعم أكبر وأكثر اتساقاً من شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف بهدف حشد الموارد اللازمة لتشغيل الفعال للقوة المشتركة ونشرها بشكل كفؤ. وأدعو جميع شركائنا إلى المشاركة بفعالية في التخطيط وعقد مؤتمر إعلان التبرعات من أجل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لدول الساحل المقرر عقده في منتصف كانون الأول/ديسمبر في بروكسل.

إن الاشتباكات العنيفة والمميتة التي وقعت بالأمس على الحدود بين النيجر ومالي تذكرنا مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى الإسراع بتشغيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لدول الساحل. وأصدر الرئيس الحالي للمجموعة الخماسية لدول الساحل، الرئيس كيتا، من فوره بياناً يدين فيه ما جرى بالأمس بأشد العبارات الممكنة. كما يذكرنا بالحاجة الملحة إلى ضمان تشغيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لدول الساحل في أقرب وقت ممكن للتأكد من تمكنها من مقاومة من يسعون إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها، بما في ذلك الإرهابيون والجماعات المسلحة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن رئيس الجمهورية، لأعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب النيجر وحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية. ويجب أن نواصل الوقوف